وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 17 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يستقر وسط مخاوف صينية من نقص المعروض الأميركي

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الأربعاء وسط قلق المستثمرين بشأن الاقتصاد الصيني المتعثر مقابل نقص المعروض في الولايات المتحدة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 20 سنتًا إلى 85.09 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 18 سنتًا إلى 81.17 دولارًا للبرميل. وتراجع الخامان القياسيان إلى أدنى مستوياتهما منذ الثامن من أغسطس يوم الثلاثاء.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد في مذكرة للعملاء «إن المخاوف من أن الاقتصاد الصيني المتعثر سوف تؤثر على الطلب، تعوض نقص المعروض في سوق النفط». وأضافوا «من المتوقع أن تنخفض مخزونات الخام في مركز كوشينغ إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل. كما تستحوذ المصافي الآسيوية على جميع شحنات النفط الأميركية المتاحة».

وانخفضت مخزونات الخام الأميركية بنحو 6.2 ملايين برميل الأسبوع الماضي، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، وكان ذلك أكبر بكثير مما توقعه محللون عند 2.3 مليون. ومن المقرر صدور بيانات حكومية أميركية عن المخزونات في وقت لاحق يوم الأربعاء.

ولا تزال بيانات النشاط الاقتصادي الصيني لشهر يوليو هي المحرك الرئيس للسوق الهبوطي، بعد فشل مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي وأرقام الاستثمار في مطابقة التوقعات، مما أثار مخاوف بشأن تباطؤ أعمق وطويل الأمد في النمو.

ودفعت بيانات النشاط لشهر يوليو بعض الاقتصاديين للإشارة إلى مخاطر أن الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، قد تكافح لتحقيق هدف النمو بنحو 5 % لهذا العام دون مزيد من التحفيز المالي. وخفضت بكين أسعار الفائدة الرئيسة لدعم النشاط ويأمل بعض المحللين أن يتم تنفيذ المزيد من إجراءات التحفيز قريبًا لصدمة الاقتصاد ودعم الطلب على السلع مثل النفط. وقال محللون في بنك أستراليا الوطني إن «البيانات الصينية السلبية المستمرة ستزيد من احتمالية زيادة إجراءات التحفيز، والتي ستشهد زيادة في الطلب على السلع الأساسية على مستويات المخزون المنخفضة على نطاق واسع مما يؤدي إلى قفزة في الأسعار».

وقال مدير الأبحاث في ريستاد اينرجي، كلاوديو جاليمبرتي، إن التوقعات في الربع الرابع «ستعتمد على وضع الاقتصاد الكلي في الصين بشكل أساسي، وإن كان يبدو أن السعودية ستستمر في معالجة ذلك من خلال التخفيضات، إذا لزم الأمر».

وأدت تخفيضات الإمدادات من جانب المملكة العربية السعودية وروسيا، وهي جزء من مجموعة أوبك + التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء، إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الأسابيع السبعة الماضية.

وانخفض النفط لليوم الثالث على التوالي حيث أضرّت المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني بشهية الأصول الخطرة وطغت على تقديرات الصناعة التي تشير إلى انخفاض المخزونات الأميركية.

وانخفض غرب تكساس الوسيط إلى ما دون 81 دولارًا للبرميل بعد أن خسر 2.6 % في أول جلستين من الأسبوع. وانخفضت أسعار النفط الخام مع انخفاض الأسهم في آسيا إلى جانب السلع الأساسية مع تصاعد التوتر بشأن الاقتصاد الصيني المتعثر.

ومع ذلك، قال معهد البترول الأميركي إن مخزونات النفط الخام على مستوى البلاد تقلصت 6.2 ملايين برميل الأسبوع الماضي. وشهدت المخزونات في مركز كاشينغ الرئيس، أوكلاهوما، انخفاضًا أيضًا.

وتراجع النفط هذا الأسبوع بعد زيادة مدفوعة بتخفيضات الإمدادات من السعودية وروسيا، وتقديرات أن استهلاك النفط الخام في جميع أنحاء العالم يسير بوتيرة قياسية، وجاء التراجع وسط بيانات اقتصادية مخيبة للآمال من الصين، أكبر مستورد، مع خفض البنوك تقديرات النمو مع تعثر قطاع العقارات الضخم في البلاد.

وقال بيب رونغ، استراتيجي السوق في أي جي اسيا، «مع التحول المخيب للآمال في البيانات الاقتصادية الصينية التي هيمنت على عناوين الأخبار مؤخرًا، يتم إبقاء المشاعر حول أسعار النفط تحت السيطرة» على الرغم من أرقام معهد البترول الأميركي.

وتضيق الفوارق الزمنية جنبًا إلى جنب مع المعايير الخام في الجلسات الأخيرة، كانت الفجوة بين أقرب عقدين لخام غرب تكساس الوسيط 50 سنتًا للبرميل في التراجع مقارنةً بذروة الأسبوع الماضي عند 76 سنتًا للبرميل. ومع ذلك، لا يزال الهيكل المتخلف يشير إلى ضيق على المدى القريب.

ورفعت مجموعة يو بي إس جروب توقعاتها لخام برنت لنهاية العام بمقدار 5 دولارات إلى 95 دولارًا للبرميل حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب إلى مستوى قياسي.

وقالت انفيستنق دوت كوم، تسللت أسعار النفط هبوطيًا في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، متجاهلة الإشارات الدالة على سحب أكبر من المتوقع في المخزونات الأميركية وسط مخاوف بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية الصينية وارتفاع أسعار الفائدة.

تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد من أعلى مستوياتها في 2023 في الجلسات الأخيرة، حيث استمرت المؤشرات الاقتصادية الضعيفة من الصين أكبر مستورد في التدفق، في حين عززت علامات انتعاش محتمل في التضخم الأميركي الدولار.

وبينما كانت أسعار النفط لا تزال تتداول على ارتفاع نسبيًا لهذا العام بسبب احتمالية تقلص الإمدادات، يبدو الآن أن صعودها الممتاز على مدى الشهرين الماضيين قد نفد قوته. وكانت المخزونات الأميركية لا تزال تسجل ارتفاعًا قياسيًا منذ أواخر يوليو، حيث شهدت البلاد طلبًا قويًا على الوقود في الصيف ومع تقلص إمدادات النفط العالمية.

لكن ارتفاع أسعار الوقود والإنفاق القوي على التجزئة أخذ في الاعتبار المخاوف من أن التضخم الأميركي سيظل ثابتًا على المدى القريب، مما يحتمل أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي متشددًا للأشهر القادمة.

وعززت هذه الفكرة الدولار، الأمر الذي أثر بدوره على أسعار النفط، في حين أن الأسواق قلقة أيضًا بشأن أسعار الفائدة المرتفعة التي من المحتمل أن تؤثر على الطلب على النفط في وقت لاحق من هذا العام.
ومن المتوقع أن يحافظ تشديد المعروض من النفط، خاصة بعد التخفيضات الوفير في المعروض من قبل المملكة العربية السعودية، وروسيا، على أرضية تحت أسعار النفط الخام للفترة المتبقية من عام 2023. لكن الأسواق بدأت تشك في توقعات الطلب على النفط وسط مخاطر أسعار الفائدة المتزايدة وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الصين، المستورد الرئيس.
أظهرت بيانات يوم الثلاثاء أن مبيعات التجزئة الصينية والإنتاج الصناعي نما أقل بكثير من المتوقع في يوليو، متوجًا بسلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة لهذا الشهر. وغرق أكبر مستورد للنفط في العالم في التضخم خلال شهر يوليو، حيث تتسابق الحكومة الآن لتقديم المزيد من الدعم الاقتصادي مع تفاقم التعافي بعد كوفيد. في حين خفضت الصين أسعار الفائدة بشكل غير متوقع يوم الثلاثاء، لم تلق الأسواق سوى القليل من الدعم، حيث أثرت المخاوف من تجدد الانهيار في سوق العقارات، وينصب التركيز الآن إلى حد كبير على كانتري جاردن هولدينجز، هونغ كونغ، أكبر مطور عقاري في الصين، حيث تكافح من أجل الوفاء بالتزامات ديونها وتجنب التخلف عن السداد المحتمل.

في وقت، ارتفعت أسعار البنزين في الولايات المتحدة لأعلى مستوى لها خلال العام، إذ يؤثر شح المعروض على سائقي السيارات، حيث يبحث سائقو السيارات الأميركيون الذين يأملون في القيام برحلة أخيرة قبل عطلة عيد العمال وبدء الدراسة في أسعار ضخمة قفزت إلى أعلى مستوياتها هذا العام بفعل شح إمدادات البنزين.

ويميل المستهلكون إلى الحصول على استراحة من ارتفاع تكاليف الوقود مع انحسار ذروة السفر أثناء الإجازة، لكن الطلب القوي وسلسلة الانقطاعات في المصافي دفعت متوسط سعر التجزئة الوطني إلى 3.86 دولارات للغالون يوم الثلاثاء، وفقًا لجمعية السيارات الأميركية - أعلى بنسبة 7 % عن الشهر الماضي. وفي كاليفورنيا وواشنطن، قفزت الأسعار فوق 5 دولارات للغالون.

ويتوقع المحللون في بنك جولدمان ساكس أن يبلغ متوسط أسعار التجزئة الوطنية للبنزين 3.90 دولارات للغالون هذا الشهر. وقفزت أسعار التجزئة في الغرب الأوسط الأميركي بما يصل إلى 21 سنتًا للغالون في أوهايو و16 سنتًا في ميتشجان في الأسبوع الماضي بسبب تعطل مصفاة بريتش بتروليوم لأعمال صيانة طارئة في وايتنج بولاية إنديانا.

وستعطل مصفاة إيرفينغ أويل التي تبلغ طاقتها 320 ألف برميل يوميًا في نيو برونزويك بكندا ومصفاة دلتا التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 185 ألف برميل يوميًا في ترينر بولاية بنسلفانيا معظم شهر سبتمبر وجزء من أكتوبر، مما يؤثر على نحو 9 % من المنتج الموفر في مناطقهم.

وقال باتريك دي هان، رئيس قسم تحليل البترول في موقع تعقب الأسعار، قاز بودي دوت كوم: «من غير الطبيعي أن نرى ارتفاع الأسعار» في هذا الوقت من العام. «نميل إلى رؤية الأسعار تتراجع في الخريف.»

وظلت مخزونات البنزين الأميركية الأسبوعية أقل من متوسط المخزونات لمدة خمس سنوات طوال هذا العام، مما يمهد الطريق لارتفاع الأسعار إذا تعطلت طاقة التكرير. وانخفض إجمالي مخزونات البنزين الأميركية هذا الشهر إلى 216.4 مليون برميل، وهو خامس انخفاض في ستة أسابيع، وفقًا لبيانات حكومية أميركية.

وفي الوقت نفسه، أشار غولدمان ساكس يوم الأحد إلى أن مستويات الحرارة القياسية في تكساس أدت على الأرجح إلى انخفاض حاد بنسبة 2 % في عائدات منتجات مصافي التكرير الأميركية خلال الأسابيع القليلة الماضية، وأضاف البنك أن التغييرات الصغيرة في العائد غالبًا ما تؤدي إلى انخفاض ملموس في توافر المنتج. ولا يزال موسم الأعاصير الذروة في انتظاره، حيث رفعت الإدارة الوطنية الأميركية للمحيطات والغلاف الجوي الأسبوع الماضي توقعاتها للعواصف التي يرجع سببها جزئيًا إلى ارتفاع درجات حرارة سطح البحر، ويمكن أن تؤدي الأعاصير إلى إتلاف أو إغلاق مصافي النفط الأميركية، لا سيما على طول ساحل الخليج.

إيران تخطط ليتجاوز إنتاجها النفطي ثلاثة ملايين برميل يوميًا

الرياض

نقلت وكالة مهر للأنباء الإيرانية عن مسؤول حكومي كبير قوله إن صادرات النفط الخام من إيران ارتفعت إلى 1.4 مليون برميل يوميًا في يوليو. وقال داود منصور رئيس هيئة التخطيط والموازنة الإيرانية، في كلمة أمام البرلمان، إن البلاد تجاوزت كمية النفط التي سيتم تصديرها في سنتها المالية الحالية على النحو المنصوص عليه في ميزانية ذلك العام. وقال منصور «لذلك نحن (الحكومة) نطلب الإذن من مجلس النواب لتصدير الطاقة الإنتاجية الفائضة واستخدام موارد هذه الصادرات لتطوير البنية التحتية واستكمال المشاريع غير المنجزة».

وعلى صعيد منفصل، قال وزير النفط جواد أوجي إن إنتاج إيران من النفط الخام يبلغ 3.18 ملايين برميل يوميًا، وعلى وشك الارتفاع إلى 3.3 ملايين برميل يوميًا خلال الأيام العشرة المقبلة، حسبما أفادت وكالة مهر أيضًا.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إن هناك خططًا لزيادة إنتاج النفط إلى 3.5 ملايين برميل يوميًا بحلول نهاية سبتمبر. ونقلت وكالة تسنيم شبه الرسمية للأنباء عن الرئيس التنفيذي للشركة الإيرانية محسن خوجاشمهر قوله إنه في الوقت الذي تولت فيه الإدارة الإيرانية الحالية السلطة في عام 2021، كانت البلاد تنتج 2.2 مليون برميل يوميا من النفط.

وعززت إيران إنتاجها بنحو مليون برميل يوميًا منذ تولى الرئيس إبراهيم رئيسي منصبه في أغسطس 2021. وزاد إنتاج النفط الإيراني من 2.2 مليون برميل يوميًا في ذلك الوقت إلى 3.1 مليون الآن، كما قال حسين زاده، عضو لجنة الطاقة في مجلس البرلمان الإيراني لوكالة الانباء الايرانية ايرنا.

ووفقًا لتقديرات وكالة أرجوس للنفط، كانت آخر مرة أنتجت فيها إيران هذا القدر من النفط في أكتوبر 2018. وكان هذا هو العام الذي كانت فيه الولايات المتحدة آنذاك. أعاد الرئيس دونالد ترامب فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

وقالت أوبك في تقريرها الشهري الأخير عن سوق النفط إن متوسط إنتاج إيران بحسب المصادر الثانوية بلغ 2.83 مليون برميل يوميا. وأظهرت البيانات أن ذلك ارتفع بمقدار 68 ألف برميل يوميا عن الشهر السابق.

وقدرت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع إنتاج إيران في يوليو عند 2.9 مليون برميل يوميا، وهو ما يقترب من الرقم الرسمي الإيراني. ويأتي الارتفاع من إيران في الوقت الذي تخفض فيه أوبك +، التي تضم أوبك وروسيا وحلفاء آخرين، الإنتاج لدعم سوق النفط، حيث أدت التوقعات بأن الضعف الاقتصادي سيؤثر على الطلب، إلى الضغط على الأسعار.

ويقول محللون آخرون إن إنتاج إيران وصادراتها ارتفع، وتقدر إس في بي إنترناشيونال، وهي شركة استشارية، أن إنتاج الخام بلغ أكثر من 3 مليون برميل يوميا في يوليو ارتفاعا من 2.7 مليون برميل يوميا في يناير. وبلغت صادرات الخام والمكثفات 2 مليون برميل يوميا في يوليو.

وقالت مصادر محايدة، لم يكن هناك أي إجراءات صارمة أو جادة ضد صادرات النفط الإيرانية، وقالت ان العقوبات مطبقة لكن ربما لم يتم تنفيذها أو مراقبتها بالكامل». «كما أن جميع أحجام العرض هذه موجودة في السوق المظلمة، حيث لا توجد شفافية وبالتالي لا تنعكس في بيانات العرض العالي الرسمي والتصدير».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن جميع سلطات العقوبات المفروضة على إيران لا تزال سارية. وقال المتحدث: «نحن لا نتردد في اتخاذ إجراءات ضد المتهربين من العقوبات، باستخدام جميع سلطات العقوبات المتاحة لدينا».

والصين هي أكبر زبون لإيران بينما تتجه الأحجام أيضًا إلى سوريا وفنزويلا، وفقًا للمحللين وبيانات الشحن. واتفقت أوبك + في اجتماعها الاخير على نطاق واسع للحد من إمدادات النفط حتى عام 2024. وإيران ليست مطالبة بإجراء تخفيضات لأنها، إلى جانب فنزويلا وليبيا، لديها استثناء.

وترى الشركة الاستشارية الامريكية، اينرجي اوتلوك ادفايزرز، من وجهة نظرها بأن إيران تنتج بحد أقصى، ولن يؤدي الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة إلى زيادة فورية في إنتاج النفط الإيراني وصادراته. وستستغرق إيران وقتًا لزيادة الإنتاج بشكل ملموس.

ويبحث المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون عن طرق لكبح برنامج طهران النووي منذ انهيار المحادثات الأمريكية الإيرانية غير المباشرة بشأن إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 بين إيران وبريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة. وكان هذا الاتفاق، الذي يهدف إلى منع إيران من تطوير سلاح نووي، يتطلب من طهران قبول قيود على برنامجها النووي والمزيد من عمليات التفتيش المكثفة التي تقوم بها الأمم المتحدة مقابل إنهاء عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في وقت يخطط تحالف أوبك + على دمج إيران في اتفاقها للحد من إمدادات النفط في حالة التوصل إلى اتفاق بشأن إحياء اتفاقها النووي مع القوى العالمية، وذلك في مسعى للمحافظة على تجنب الأسواق فرط الامدادات، في الوقت الذي تعد فيه إيران عضوة دائمة لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، والتي يشارك جميع دولها الثلاثة عشر في اتفاقية خفض الإنتاج العالمي المشترك، باستثناء 3 دول من التي تخضع لظروف سياسية مثل ليبيا وعقوبات أمريكي مثل فينزويلا وإيران.

وبالنسبة للولايات المتحدة، سيكون من المنطقي رفع العقوبات عن إيران للمساعدة في خفض الأسعار نظرًا للضغوط المحلية التي تواجهها إدارة الرئيس جو بايدن بسبب ارتفاع التضخم. وقال مصدر، إن الولايات المتحدة ربما تدرس أيضًا أن أي إنتاج من إيران سيخفف من التأثير على أسواق النفط العالمية لأي صراع بين روسيا وأوكرانيا. وقال المصدر ان «الولايات المتحدة سترفع بالتأكيد العقوبات عن إيران بمجرد أن يقرروا ممارسة مزيد من الضغط على روسيا نظرا للتوترات الحالية بشأن أوكرانيا».

وأوضحت مصادر أوبك + أن الإمدادات الإيرانية الإضافية يمكن أن تساعد أيضًا في سد الفجوة في أهداف إنتاج أوبك حيث لم تتعامل أوبك + مع هذه المشكلة، على سبيل المثال، من خلال جعل كبار المنتجين يتدخلون لزيادة الإنتاج لتعويض أولئك الذين لا يستطيعون.

وفي وقت لاحق، أثناء محادثات لتشكيل أوبك + في عام 2016 بينما كان المنتجون الآخرون يتفقون على تخفيضات الإنتاج، حصلت إيران في النهاية على حصة سمحت لها بزيادة الإنتاج، مشيرة إلى تأثير العقوبات التي قلصت حصتها في السوق. وقال مصدر من أوبك + إن المنظمة لن تتردد في المحادثات بشأن إعادة مزيد من النفط الإيراني إلى السوق، ولديها سجل حافل في معالجة قضايا شائكة مماثلة. وقال سوف نتعامل معها بشكل جيد للغاية وأوبك موجودة منذ 60 عاما ويمكنها التعامل مع جميع القضايا.

التفاؤل يسيطر على أسواق النفط مع انخفاض المخزونات الأمريكية رغم تقلبات الأسعار

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

لا تزال مخاوف الاقتصاد الكلي بشأن أول وثاني أكبر اقتصادات في العالم قائمة، وذلك بالنظر إلى أنه من المتوقع أن تمثل الصين أكثر من 70 في المائة من نمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام، فإن المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني تتصدر العوامل الهبوطية للنفط.

واستمرت تقلبات أسعار النفط الخام، حيث تراجع عن أعلى مستوى له في عشرة أشهر بسبب مزيج من مشكلات النمو في الصين والتشدد المحتمل لبنك الاحتياطي الفيدرالي لفترة أطول لدعم الدولار.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، «إن البيانات الاقتصادية الأضعف الصادرة من الصين تسببت في إحباط المعنويات في سوق النفط في بداية هذا الأسبوع، ما عوض التفاؤل المتزايد بأن الاقتصاد الأمريكي سيتغلب على تأثيرات رفع أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي».

ورجح المحللون استمرار تضييق السوق في المستقبل مع طلب عالمي قياسي على النفط الخام وتقليص الإمدادات من جانب تحالف «أوبك +» بقيادة السعودية وروسيا.

ولفت المحللون إلى استمرار مخاوف الاقتصاد العالمي بشأن الركود والتباطؤ المحتمل في كل من الولايات المتحدة والصين على التوالي، لكن حالة التفاؤل في السوق ما زالت باقية، حيث تشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط قد وصل إلى مستوى قياسي في يونيو ومن المحتمل أن يتجه إلى مستوى قياسي جديد هذا الشهر، بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية.

ورجح المحللون حدوث مزيد من الضيق على الإمدادات العالمية التي تتراجع بالفعل في أعقاب تخفيضات الإنتاج في أوبك، مشيرين إلى تأكيد وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط وصل إلى مستوى قياسي، وقالت إن أسعار النفط قد ترتفع أكثر.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، «إن أسعار النفط الخام تتلقى دعما راسخا ومستمرا من تقييد المعروض النفطي من جانب تحالف أوبك +»، الذي يواصل مسار التخفيضات، حيث مددت السعودية خفضها الأحادي بمقدار مليون برميل يوميا حتى سبتمبر المقبل، كما أشارت إلى أنها قد تمدده أكثر أو تمدده وتعمقه.

ونوه بأن المخاوف المستمرة بشأن الصين تعوق أسعار النفط، مشيرا إلى أن الأسعار تميل إلى الانخفاض بعد سبعة أسابيع متتالية من المكاسب، حيث أعلنت الصين مجموعة أخرى من البيانات الاقتصادية الضعيفة، كما أثرت المخاوف بشأن العقارات وأسواق الائتمان في ثاني أكبر اقتصاد في العالم في معنويات السوق.

من جانبه، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، «إن أسعار النفط انخفضت إلى أدنى مستوياتها في أسبوعين تقريبا وسط مخاوف متزايدة من أن الاقتصاد الصيني المتعثر سيؤدي إلى تآكل الطلب في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم».

وأضاف أن «الخفض غير المتوقع لسعر الفائدة من قبل البنك المركزي الصيني سلط الضوء على القضايا التي تحدق ببكين من تدهور العقارات وضعف الإنفاق الاستهلاكي، إلى المخاوف بشأن الظل المصرفي».

بدروه يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا، «إن المعنويات في السوق النفطية تتأثر بالبيانات الاقتصادية واستمرار ظهور إشارات القوة في الأسواق المالية»، مرجحا أن تنخفض مخزونات النفط الخام الأمريكية في مركز كاشينج في ولاية أوكلاهوما إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل بينما تواصل الصافي الآسيوية زيادة الواردات.

ونوه بنجاح سياسة «أوبك +» في تقييد المعروض لحين استقرار تعافي الطلب العالمي، حيث أصبحت الإمدادات ضيقة بشكل متزايد منذ أواخر يونيو الماضي بعدما خفضت السعودية وروسيا الإنتاج، ما ساعد على استنزاف المخزونات، ما يشير إلى استمرار ضيق العرض على المدى القريب.

من جهتها تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، «إن الطلب العالمي جاء أكثر قوة مما توقعه عديد من المراقبين»، حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي يسير بوتيرة قياسية، موضحة أنه في الولايات المتحدة أظهرت أرقام إدارة معلومات الطاقة مستويات قياسية من الاستخدام موسميا، لكن يكبح ذلك المخاوف المتزايدة من أن الطلب الصيني قد بلغ ذروته بالفعل لهذا العام.

وأشارت إلى انتهاء التوسع في النفط الصخري في الولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث من المقرر أن يتقلص الإنتاج للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر المقبل -وفقا لتقرير حكومي- موضحة أنه بعد تجاوز إنتاج النفط الخام القياسي في يوليو تسير الولايات المتحدة في طريقها نحو أول انخفاض لها في شهرين منذ يناير 2022.

من ناحية أخرى، لم تشهد أسعار النفط أمس تغيرا يذكر مع معادلة المستثمرين لأثر مخاوف تتعلق بالاقتصاد الصيني مع توقعات بشح الإمدادات من الولايات المتحدة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بشكل طفيف مقداره سبعة سنتات إلى 84.82 دولار للبرميل بحلول الساعة 10:11 بتوقيت جرينتش، في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ثمانية سنتات إلى 81.91 دولار للبرميل.

وتراجع الخامان القياسيان بأكثر من 1 في المائة إلى أدنى مستوياتهما منذ 8 أغسطس.

وتسلط الضوء على الاقتصاد الصيني بعد أن أظهرت بيانات تتعلق بمبيعات التجزئة والناتج الصناعي والاستثمار أرقاما دون التوقعات، ما أجج المخاوف بشأن تباطؤ أعمق وأطول أمدا في النمو.

ودفعت تلك البيانات بعض الاقتصاديين للإشارة إلى مخاطر أن الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، قد تجد صعوبة في تحقيق هدف النمو بنحو 5 في المائة لهذا العام دون مزيد من التحفيز المالي.

ويعتمد تكتل «أوبك +» والوكالة الدولية للطاقة على الصين لإنعاش الطلب على الخام لما تبقى من العام الجاري.

وفي تلك الأثناء، انخفضت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 6.2 مليون برميل الأسبوع الماضي وفقا لمصادر في السوق استندت إلى بيانات من معهد البترول الأمريكي. وشكل ذلك انخفاضا أكبر بكثير من تقدير محللين لتراجع بمقدار 2.3 مليون برميل.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 87.82 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 88.66 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث تراجع له على التوالي، وإن السلة استقرت تقريبا مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 87.61 دولار للبرميل.

لبنان يدخل مسار التنقيب عن الطاقة في مياهه البحرية الشرق الأوسط

دخل لبنان المسار العملي للتنقيب عن النفط والغاز في مياهه الجنوبية، إثر وصول باخرة التنقيب عن الطاقة إلى موقع حفر البئر في البلوك رقم 9 الحدودي مع إسرائيل، على أن يتلقى النتائج العلمية للكميات التجارية خلال 3 أشهر، وسط آمال لبنانية مرتفعة، توازيها آمال من الشركة المشغلة للرقعة البحرية «توتال إنرجيز».

وتقود شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية، جهود التنقيب بالشراكة مع شركتي «إيني» الإيطالية، و«قطر للطاقة» القطرية، وذلك بعد انضمام الشركة القطرية إلى تحالف الشركات العازم على البدء بالتنقيب عن الطاقة في المياه الاقتصادية اللبنانية. وأبلغت الشركة الفرنسية في وقت سابق لبنان، بأن رحلة التنقيب ستبدأ في أواخر الصيف الحالي.

وأعلنت شركة «توتال إنرجيز» مشغّل الرّقعة رقم 9، عن وصول منصة الحفر Transocean Barents إلى الرّقعة على بعد نحو 120 كيلومتراً من بيروت في المياه اللبنانيّة إلى جانب وصول أوّل طائرة هليكوبتر إلى مطار بيروت، وهي المروحيّة التي ستنقل الفِرق إلى منصة الحفر.

وأكدت الشركة أن وصول الآليتيْن يشكّل خطوة مهمّة في التحضير لحفر البئر الاستكشافيّة في الرّقعة رقم 9 الذي سيبدأ في أواخر شهر أغسطس (آب) الحالي، ولفتت إلى زيارة ميدانيّة في 16 أغسطس (آب) في مطار بيروت حيث «شكّلت هذه الزيارة فرصة للتذكير بأنّه تمّ العمل وفقاً لجدول العمليّات والتقدّم بالأنشطة وفقاً للالتزام الذي تعهّد به الشركاء في يناير (كانون الثّاني) 2023».

وكان لبنان عرض رقعتين بحريتين في عام 2018 للتلزيم، واستقر العرض على تحالف من ثلاث شركات ضم «توتال» و«إيني» و«نوفاتيك» الروسية، التي باتت الآن الشركة القطرية بديلاً عنها بعد انسحاب الشركة الروسية في عام 2022.
وأعلنت رئاسة الحكومة اللبنانية في يناير الماضي عن «توقيع الملحقين التعديليين لاتفاقيّتي الاستكشاف والإنتاج في الرقعتين 4 و9، لمناسبة دخول شركة قطر للطاقة شريكة مع شركة توتال إنرجيز الفرنسية وشركة إيني الإيطالية».
وقال وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية وليد فياض من مطار بيروت: «اليوم نبدأ صفحة جديدة، سيبدأ الحفر بعد تجهيز الأمور اللوجستية والطواقم، ونحن على موعد بعد شهرين أو ثلاثة حسب مدة الحفر، لمعرفة نتيجته».
وأكد فياض: «إننا إيجابيون لأنه حين زارنا الرئيس التنفيذي لشركة توتال أو الرئيس التنفيذي لشركة إيني، عبروا عن تفاؤلهم حول وجود حقل محتمل تحديداً في البلوك رقم 9 في قانا... نحن نعول على رأيهم لكونهم اختصاصيين، ولديهم رصيد في اكتشاف حقول كبرى في حوض البحر المتوسط وأبعد منه، ونتمنى أن يحالفنا الحظ ونثبت وجود الغاز في حقل قانا، ولكن لا نستطيع حسم هذا الأمر من اليوم، بل يجب أن ننتظر بصبر نهاية أعمال الحفر».

وتابع: «من خلال الترسيم البحري حافظ لبنان على حقوقه من الموارد، والتحضيرات اكتملت لبدء الحفر في البلوك 9. ونأمل أن يُصبح لبنان بلداً نفطياً ويكون هذا الأمر بارقة أملٍ للبنانيين جميعاً». ولفت إلى أن «شركة توتال متفائلة بوجود بلوك نفطي في (حقل قانا) ونحن على بُعد خطوات قليلة من الاستكشاف».

وبوصول الآليتين، يكون لبنان قد دخل فعلياً المسار العملي للاستكشاف في مياهه الاقتصادية الجنوبية التي سيبدأ الحفر فيها، بعد ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وبالتالي، تلاشي العوائق السياسية والأمنية التي كانت تحول دون التنقيب في تلك الرقعة البحرية الموعودة. ويأمل لبنان أن تساعد اكتشافات النفط والغاز في الخروج من أزمة اقتصادية طاحنة. إذ فقدت العملة المحلية أكثر من 98 في المائة من قيمتها وتسببت في انخفاض شديد في احتياطات النقد الأجنبي وتطبيق قطع دوري للتيار الكهربائي في أنحاء البلدات والمدن. وأعلن وزير الأشغال العامة في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية علي حمية من مطار بيروت: «إننا سنطلق على خط المروحية تسمية قانونية قانا 96، تخليداً لشهداء مجزرة قانا 1996»، في إشارة إلى عشرات القتلى الذين قتلوا في أبريل (نيسان) 1996 إثر استهداف القوات الإسرائيلية مقراً للأمم المتحدة كان يحتمي فيه مدنيون من الحرب. وقال حمية: «بتسمية هذا الخط خط 96 سيكون اسمه هو تأسيس لمرحلة تعافي لبنان بحيث يكون لبنان في المستقبل بلداً نفطياً».

وأشار حمية إلى أنه «بعد استكمال واستيراد كل المعدّات اللازمة لتجهيز المنصّة انطلاقاً من القاعدة اللوجستية في مرفأ بيروت، حيث يتمّ تأمينها بوساطة الطوافات والبواخر، ومدّها بموادّ الإسمنت والطين من قبرص، تباشر المنصّة عملية الحفر مع مطلع سبتمبر (أيلول) على أبعد تقدير. ومن المفترض أن تستغرق أعمال الحفر للوصول إلى البئر ما بين 60 و70 يوماً، وهي كافية للتأكّد من وجود الغاز». وأوضح أن طاقم العمل الموجود على المنصة سينقسم إلى فريقين «يتناوبان مداورة على مدار الـ24 ساعة في النهار لمدّة 15 يوماً، ثمّ يرتاحان بعدها 15 يوماً قبل أن يعودا إلى الحفر مجدّداً». ولفت إلى أن «مدة أعمال الحفر وتكلفتها مرتبطة بنوعية الصخور والأرض في الرقعة علماً بأنها ستكون على عمق 4200 متر».

وتوجد «توتال إنرجيز» للاستكشاف والإنتاج في لبنان منذ عام 2018، وهو العام الذي تمّ فيه توقيع اتفاقيتيْ الاستكشاف والإنتاج للرّقعتيْن رقم 9 و4. وبصفتها المشغّل لهاتيْن الرّقعتيْن أنهت شركة «توتال إنرجيز» أوّل بئر استكشافيّ تمّ حفره في المياه اللبنانيّة العميقة، في الرّقعة رقم 4 في أوائل عام 2020. ووفقاً لالتزاماتها التعاقديّة مع شريكتيْها «إيني» و«قطر للطاقة»، تستعدّ «توتال إنرجيز» لحفر بئر ثانٍ في الرّقعة رقم 9 خلال عام 2023.

وأصبحت نسب المشاركة في كل اتفاقية من الاتفاقيتين كالتالي، توتال إنرجيز 35 في المائة، وإيني 35 في المائة وقطر للطاقة 30 في المائة، وتتراوح حصة لبنان في حال اكتشاف النفط والغاز ما بين 54 و63 في المائة بعد حسم الأكلاف التشغيلية والرأسمالية. وتتضمن المياه البحريّة اللبنانيّة 10 رقع أو بلوكات، تُعرَض للمزايدة تباعاً خلال دورات التراخيص التي تنظّمها الدولة اللبنانيّة.

أسعار النفط قد ترتفع إلى 95 دولارًا بحلول نهاية 2023

الطاقة

رفع تقرير حديث توقعاته لأسعار النفط بحلول نهاية الربع الرابع من العام الجاري (2023)، في ظل شح الإمدادات وتراجع إنتاج النفط من قبل كبار المنتجين في تحالف أوبك+.

وأرجع التقرير -الذي أصدره بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس»- الارتفاع المتوقع لأسعار النفط إلى بدء انخفاض مخزونات النفط في بعض الدول الآسيوية، مثل الصين.

كما شهدت مستويات النفط المنقولة بحرًا انخفاضًا كبيرًا في الأسابيع الأخيرة، بحسب التقرير الذي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

وأشار التقرير إلى أن الطلب على النفط ما يزال قويًا، ومن المقرر أن يخترق مستوى 103 ملايين برميل يوميًا في أغسطس/آب للمرة الأولى.

عوامل ارتفاع أسعار النفط

أكد محلل السلع في بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس» -الذي أعدّ التقرير- جيوفاني ستانوفو أن سوق النفط تضعف، مع اقتراب إنتاج أوبك+ النفطي من أدنى مستوى له في عامين، بسبب قيود الإنتاج التي تفرضها المملكة العربية السعودية.

فقد انخفض إنتاج أوبك النفطي بمقدار 836 ألف برميل يوميًا، خلال يوليو/تموز 2023، ليسجل 27.310 مليون برميل يوميًا، تماشيًا مع سياسة تحالف أوبك+ بتقليص الإمدادات، حسب التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدّرة للنفط.

وكانت الدول الأعضاء في التحالف قد اتفقت على خفض الإمدادات بمقدار مليوني برميل يوميًا، بدءًا من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية 2024، فضلًا عن التخفيضات الطوعية التي تنفّذها 9 دول من التحالف، بقيادة السعودية.

ومن ثم، شدد تقرير بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس» على أن السوق تعاني من شح الإمدادات؛ فقد أصبح منحنى العقود الآجلة أكثر انحدارًا (حالة باكورداشن Backwardation، أي السعر الفوري أعلى من سعر العقود الآجلة) بقوة أكبر، في حين اضطرت مصافي التكرير الآسيوية والأوروبية إلى إيجاد براميل بديلة من المنتجين من خارج أوبك+.

من الجدير بالذكر أنه على الرغم من ضعف النشاط الاقتصادي الصيني، فإن البيانات الواردة من عمليات تعقّب الناقلات تشير إلى أن واردات النفط المنقولة بحرًا في الصين كانت قوية جدًا حتى الآن في أغسطس/آب، بحسب التقرير الذي طالعته منصة الطاقة.

توقعات أسعار النفط في نهاية 2023

توقّع التقرير أن تعاني سوق النفط من نقص في المعروض بنحو مليوني برميل يوميًا خلال شهر أغسطس/آب الجاري، وأكثر من 1.5 مليون برميل يوميًا في سبتمبر/أيلول، مع تمديد السعودية وروسيا تخفيضات الإنتاج الخاصة بهما إلى شهر سبتمبر/أيلول المقبل.

وقال محلل السلع في بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس»، جيوفاني ستانوفو: «نعتقد أن المملكة العربية السعودية ستقلل حجم خفض الإنتاج الطوعي فقط عندما تعتقد أن سوق النفط مستقرة بما يكفي لتبرير ذلك (أي عندما تكون مخزونات النفط العالمية أقلّ من الآن)»، بالنظر إلى بيان وزارة الطاقة السعودية بأن المملكة مستعدة لزيادة خفض الإنتاج إذا تدهورت ظروف السوق.

لذلك، توقّع التقرير الآن أن يصل سعر خام برنت إلى 95 دولارًا أميركيًا للبرميل وخام غرب تكساس الوسيط إلى 91 دولارًا للبرميل بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول، ارتفاعًا من 90 دولارًا للبرميل و85 دولارًا للبرميل على التوالي.

إلّا إن التقرير استبعد أن ترتفع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل على أساس مستدام خلال الشهور الـ12 المقبلة؛ إذ من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى نمو قوي للإمدادات الأميركية، ويضرّ بنمو الطلب على النفط في عام 2024.

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات الطلب العالمي على النفط والمعروض في 2024

السعودية وروسيا تمددان خفض الإنتاج

كانت وزارة الطاقة السعودية قد أعلنت -في 3 أغسطس/آب 2023- تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط البالغ مليون برميل يوميًا، شهرًا إضافيًا، ليشمل شهر سبتمبر/أيلول المقبل.

وقال مصدر مسؤول بالوزارة، إن القرار يشمل إمكان تمديد وزيادة هذا الخفض الإضافي، الذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو/تموز الماضي، بحسب ما جاء في البيان الذي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

وأشار المصدر إلى أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض الطوعي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، الذي سبق أن أعلنته المملكة في أبريل/نيسان 2023، والممتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

من جانبها، أعلنت روسيا -في 3 أغسطس/آب 2023 أيضًا- تمديد الخفض الطوعي الإضافي لإمدادات النفط إلى شهر سبتمبر/أيلول المقبل، ولكن بمقدار 300 ألف برميل يوميًا، بدلًا من 500 ألف برميل يوميًا التي نفّذتها في شهر أغسطس/آب الجاري.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك: «ستواصل روسيا طواعية خفض الإمدادات لأسواق النفط في سبتمبر/أيلول -وهو جزء من جهود تحقيق التوازن في السوق- الآن بمقدار 300 ألف برميل يوميًا بسبب تراجع الصادرات»، بحسب ما نقلته وكالة تاس الروسية.

صادرات النفط السعودي تسجل أقل مستوى منذ سبتمبر 2021

الطاقة

انخفضت صادرات النفط السعودي بنحو 124 ألف برميل يوميًا خلال شهر يونيو/حزيران 2023، على أساس شهري، لتسجّل أقلّ مستوى في عامين تقريبًا، كما تراجع إنتاج المملكة من الخام، تزامنًا مع التخفيضات الطوعية للإمدادات.

وبحسب بيانات حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منها، تراجعت صادرات السعودية من النفط الخام إلى 6.804 مليون برميل يوميًا خلال يونيو/حزيران الماضي، مقابل 6.928 مليون برميل يوميًا في مايو/أيار المنصرم.

ودفع هذا التراجع صادرات النفط السعودي إلى أقلّ مستوى منذ سبتمبر/أيلول 2021، حينما بلغت 6.516 مليون برميل يوميًا، بحسب مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) الصادرة اليوم الأربعاء 16 أغسطس/آب 2023.

صادرات السعودية من النفط

واصلت صادرات النفط السعودي انخفاضها للشهر الثالث على التوالي خلال يونيو/حزيران الماضي، كما أنها أقلّ بمقدار 392 ألف برميل يوميًا، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2022.

كما تراجعت صادرات المملكة من المنتجات النفطية بوتيرة طفيفة إلى 1.347 مليون برميل يوميًا خلال يونيو/حزيران 2023، مقارنة بمستوى 1.373 مليون برميل يوميًا، الشهر السابق له.

وفي إجمالي النصف الأول من 2023، بلغ متوسط صادرات السعودية من النفط الخام 7.28 مليون برميل يوميًا، وفق حسابات وحدة أبحاث الطاقة المعتمدة على بيانات «مبادرة جودي».

جدير بالذكر أن متوسط صادرات النفط السعودي قد ارتفع إلى 7.36 مليون برميل يوميًا عام 2022، مقابل 6.21 مليون برميل يوميًا العام السابق له (2021)، ما دفع المملكة إلى تحقيق أعلى إيرادات سنوية عند 326.16 مليار دولار، هي الأعلى منذ عام 2012. ويبدو أن إيرادات صادرات السعودية من النفط تتجه للهبوط خلال العام الجاري (2023)، مع انخفاض أسعار الخام، مقارنة بمستوياته المرتفعة خلال 2022، جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، إلى جانب تخفيضات الإنتاج الطوعية، التي تنفّذها المملكة للحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية.

ووفق أحدث البيانات الرسمية المعلَنة، انخفضت إيرادات السعودية من صادرات النفط بما يقرب من 38%، على أساس سنوي، خلال مايو/أيار الماضي، لتسجّل 97.1 مليار ريال سعودي (25.89 مليار دولار)، كما يرصد الرسم التالي إنتاج النفط السعودي

جاء تراجع صادرات النفط السعودي مع انخفاض إنتاج المملكة من الخام إلى 9.956 مليون برميل يوميًا خلال يونيو/حزيران المنصرم، مقارنة مع 9.959 مليون برميل يوميًا في مايو/أيار، ونحو 10.46 مليونًا خلال أبريل/نيسان 2023، قبل بدء تنفيذ الخفض الطوعي للإمدادات.

وبدأت السعودية خفضًا طوعيًا للإمدادات بمقدار 500 ألف برميل يوميًا منذ مايو/أيار الماضي، إلى جانب 8 دول أخرى من تحالف أوبك+، ومن المقرر أن يستمر حتى نهاية 2024.

فضلًا عن ذلك، قررت المملكة تنفيذ خفض طوعي إضافي قدره مليون برميل يوميًا منذ يوليو/تموز 2023، قبل أن تُمدده إلى سبتمبر/أيلول المقبل، مع الاستعداد لتعديله سواءً بالتقليص أو الزيادة، وفق متطلبات السوق العالمية.

وتُعدّ هذه التخفيضات منفصلة عن سياسة تحالف أوبك+ لخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى نهاية العام المقبل (2024).

وبلغ إنتاج السعودية من النفط الخام 9.021 مليون برميل يوميًا خلال يوليو/تموز 2023، انخفاضًا من 9.989 مليونًا الشهر السابق له، وفق أحدث التقارير الشهرية الصادرة عن منظمة أوبك.

مدينة الملك سلمان للطاقة.. خطوة سعودية باتجاه التنمية المستدامة

الطاقة

تبرز مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) بصفتها من أكبر المشروعات التي تتبنّاها السعودية ضمن خطتها المستدامة لعام 2030، لا سيما أن المدينة تؤدي دورًا مُهمًا في ملف تحول الطاقة في المملكة، لاعتمادها على مصادر الطاقة النظيفة بشكل كبير.

وتستهدف مدينة «سبارك» السعودية إقامة منظومة صناعية تضم جميع سلاسل القيمة في قطاع الطاقة، ما يجعلها فرصة هائلة أمام المستثمرين من جميع أنحاء العالم لإقامة مشروعاتهم، بحسب ما صرّح به الرئيس التنفيذي للمدينة، سيف القحطاني في مقابلة أجراها معه موقع إنرجي يير (Energy Year).

وتحرص مدينة الملك سلمان للطاقة على تسهيل إجراءات المستثمرين الذين يرغبون في إقامة استثمارات بالمنطقة، عبر تقديم جميع الخدمات المطلوبة في مكان واحد، ما يختصر الوقت والجهد للحصول على الموافقات اللازمة، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

مدينة سبارك للطاقة

أطلقت المملكة رؤيتها التنموية لعام 2030 باسم «رؤية سعودية مستدامة»، وفي هذا الإطار تستهدف الدولة الخليجية الأقوى اقتصاديًا دعم مشروعات انتقال الطاقة، وهو تحدٍّ حقيقي، لا سيما أنها ثاني أكبر منتج للنفط عالميًا.

من هذا المنطلق، تحرص المملكة على دعم مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة التي تُعدّ مدينة صناعية لسلسلة قيمة الطاقة بمجالاتها المختلفة، وتمتد على مساحة 50 كيلومترًا مربعًا.

تقع «سبارك» في المنطقة الشرقية للمملكة، وهي منطقة تشتهر بمواردها من النفط والغاز وبزيادة الطلب فيها على سلع وخدمات الطاقة، وفق ما رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتخطط المملكة لأن تصبح مدينة الملك سلمان للطاقة مركزًا عالميًا لسوق الطاقة، إذ إنها توفر مجموعة من الخدمات المتكاملة لدعم المشروعات المختلفة في مجال الطاقة، عبر توفير البنية التحتية اللازمة وفقًا للمعايير الدولية في صناعات النفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات والكهرباء ومعالجة المياه.

ويُنفَّذ المشروع على 3 مراحل، وانتهت غالبية المرحلة الأولى التي تشمل أعمال البنية التحتية والطرق والمرافق وبناء الأصول العقارية التي أُقيمت على مساحة 14 كيلومترًا مربعًا، بالإضافة إلى إنشاء ميناء جاف على مساحة 3 كيلومترات مربعة ومنطقة لوجستية.

ويمكن الوصول إلى المدينة من مطار الملك فهد الدولي وميناء الملك عبد العزيز، والطريق السريع لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن المُخطط ربطها بالدول المجاورة عبر خط سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي المستقبلي.

مشروعات مدينة الطاقة السعودية

يبدو أن العمل في خطة إنجاح مدينة الملك سلمان للطاقة يمضي على قدم وساق، فالمدينة -منذ الربع الأول من العام الجاري (2023)- اعتُمدت بها 40 شركة تعتزم إقامة مشروعات مستقبلية.

ويهدف المشروع إلى المساهمة بمبلغ 150 مليار دولار أميركي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي بحلول عام 2050، وتوفير 100 ألف فرصة عمل.

وتختلف درجات تنفيذ المشروعات بالمدينة، إذ بدأت مجموعة من المشروعات في العمل والإنتاج، وهناك مشروعات أخرى قيد الإنشاء، كما أن كثيرًا من المشروعات في مرحلة التصميم.

وحتى الآن، خُصصت 80% من الأراضي المتاحة ضمن المرحلة الأولى لمشروعات تُقدَّر الاستثمارات فيها بـ3 مليارات دولار أميركي، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وإحدى أهم الشركات التي حصلت ترخيص داخل مدينة الملك سلمان للطاقة هي شركة سبارك يوتليتيز (Spark Utilities)، وهي ثالث شركة في المملكة تحصل على ترخيص من هيئة تنظيم المياه والكهرباء لتوزيع وبيع الكهرباء في السعودية.

وتوفر «سبارك يوتليتيز» للمستثمرين خدمات المرافق، ما يتيح لهم الحصول على الكهرباء والمياه والغاز بشكل مستدام، كما شهدت مدينة الملك سلمان للطاقة تأسيس شركة سبارك لوجيستيكس (Spark Logistics) لإدارة وتشغيل ميناء سبارك الجاف ومنطقة الخدمات اللوجستية.

وتوفر الشركة خدمات مناولة الحاويات وشحن البضائع السائبة والمشاريع والتخزين والتخليص الجمركي والحلول اللوجستية المختلفة.

وتوفر الشركة خدمات مناولة الحاويات وشحن البضائع السائبة والمشاريع والتخزين والتخليص الجمركي والحلول اللوجستية المختلفة.

ومن المخطط أن يعمل الميناء الجاف على تسريع تطوير المنطقة الشرقية، بوصفها قوة لوجستية إقليمية، مع دمج السكك الحديدية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي وشبكة الطرق الواسعة المتصلة بموقع مدينة الملك سلمان للطاقة.

«سبارك» وسلاسل القيمة والتوريد

تستهدف الحكومة السعودية أن تكون مدينة الملك سلمان للطاقة موطنًا لسلاسل القيمة لمجالات الطاقة المختلفة، ويشمل ذلك مُصنّعي مكونات المشروعات، ومُقدّمي الخدمات.

وفي هذا السياق، يركّز المخطط العام للمدينة على إقامة صناعات في قطاعات الطاقة الرئيسة، مثل النفط والغاز، والبتروكيماويات، والكهرباء، بالإضافة إلى القطاعات الناشئة، مثل الطاقة المتجددة، والمواد غير المعدنية، واحتجاز الكربون وتخزينه، فضلًا عن قطاع الهيدروجين.

تجدُر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تمثّل أكثر من 50% من الطلب على المعدّات المتعلقة بالطاقة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. واتصالًا بذلك، خُططت مدينة الملك سلمان للطاقة لربط المناطق الصناعية معًا بسلاسة، إذ تتصل المصانع والورش والساحات ومنطقة الخدمات اللوجستية مع المناطق السكنية والتعليمية والتجارية النابضة بالحياة.

وبناءً على ذلك، يُحدد موقع الصناعات القائمة في مجالات الطاقة المختلفة، لتزويدها بشكل أفضل بنظام بيئي مصمم خصوصًا ليدعم احتياجات هذه الصناعات. على سبيل المثال، أُنشئ مركز مُخصص للصناعات غير المعدنية التي تدعم تكامل سلاسل التوريد الخاصة بها، كما أُقيم مركز رقمي حيث يوجد مزوّدو الخدمات الرقمية ومصنّعو المكونات ومراكز البيانات. وفي هذا الصدد، فإن مركز «سبارك الرقمي» من المخطط له العمل أساسًا بوصفه حاضنة ومركز ابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، ويُطور هذا المركز بالشراكة مع أرامكو والعديد من الكيانات الأخرى.

مدينة الطاقة السعودية والاستدامة

حصلت مدينة الملك سلمان للطاقة على شهادة برنامج (الريادة في الطاقة والتصميم البيئي) الذي يعدّ نظامًا معترفًا به دوليًا لإصدار شهادات المباني الخضراء، والتحقّق من تصميم المنشآت وفقًا للمعايير البيئيّة ومقاييس الاستدامة الرئيسة. وتشتمل مقاييس الاستدامة الرئيسة على: توفير الطاقة، وكفاءة المياه، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحسين جودة البيئة الداخلية، والإشراف على الموارد، والتعامل الفعّال مع تأثيراتها.

ومن المخطط لمدينة «سبارك» امتلاك محطة طاقة شمسية عملاقة لتوليد الكهرباء النظيفة لتوزيعها على المستأجرين، بطاقة 100 ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2025، والتي تمثّل 50% من مزيج الطاقة لدى المدينة.

واتصالًا بذلك، اعتمد المبنى الإداري للمدينة على تقنيات مبتكرة وممارسات المستدامة، إذ استعمل في إنشائه مواد مستدامة، مثل الخرسانة الخضراء، كما استبدل حديد التسليح التقليدي بالبوليمر المقوى بالألياف الزجاجية في بعض الإنشاءات، ما أدى إلى انخفاض وزن الهيكل بنسبة 74%.

وتعطي مدينة الملك سلمان للطاقة أيضًا الأولوية للطاقة المتجددة، وتعمل مصابيح الشوارع بها من خلال الطاقة الشمسية، كما تستعمل الخلايا الكهروضوئية الرأسية وبطاريات الليثيوم أيون لتخزين الطاقة.

مشتريات الصين من النفط الإيراني تسجل أعلى مستوى في 10 سنوات

اقتصاد الشرق

تستورد الصين النفط الإيراني الخاضع للعقوبات بأعلى وتيرة منذ عقد على الأقل، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار عالمياً إلى زيادة جاذبية الخام مخفض السعر، بحسب شركة تحليل البيانات «كبلر» (Kpler).

كثّفت إيران صادرات النفط العام الحالي بعدما تحسن موقفها الجيوسياسي نسبياً، وتتجه غالبية شحناتها إلى الصين. كما أن التساهل في تحقيقات بكين حول واردات مزيج البيوتمين، والتي تُخلط مع الخام الإيراني أحياناً، يُسرع أيضاً من مرور الشحنات عبر الجمارك، بحسب متعاملين منخرطين بالسوق.

من المتوقع وصول واردات الصين (أكبر دولة مستوردة للنفط) من الخام الإيراني إلى 1.5 مليون برميل يومياً تقريباً خلال الشهر الجاري، بحسب تقديرات «كبلر». ويقارن ذلك بمتوسط 917 ألف برميل يومياً خلال أول سبعة شهور من السنة الحالية، وسيصبح هذا الرقم الأعلى في بيانات «كبلر» المسجلة منذ 2013.

مصافي الصين تنجذب للأسعار الرخصية

تسبب صعود سعر خام برنت (المعيار العالمي لسوق النفط) بنسبة 20% تقريباً منذ أواخر يونيو الماضي إلى تعزيز الطلب على النفط الإيراني مخفض السعر، والذي تشتري مصافي التكرير المستقلة المتمركزة في مقاطعة شاندونغ كميات كبيرة منه. وأوضح متعاملون أن درجتي خام رئيسيتين في إيران يجري تداولهما في الوقت الراهن بسعر أقل من خام برنت بفارق يزيد عن 10 دولارات، وهما أرخص كثيراً من الدرجات الروسية.

أوضح همايون فلكشاهي، كبير محللي النفط في «كبلر»: «كلما زادت الأسعار الفورية، كلما كانت نسبة العائد أفضل لمصافي شاندونغ مقابل مخاطر البحث عن الخام الإيراني». أضاف أن النفط في الأغلب يُدرج في بيانات الحكومة الصينية على أساس أن مصدره ماليزيا ويمكن تسجيله أحياناً على أنه خليط بيوتمين مخفف عند مزجه مع الخام الفنزويلي الأثقل.

غالباً ما تُخفي المصافي المستقلة، أو (teapots)، الخام الإيراني باعتبارها مواد وسيطة على غرار خليط البيتومين لتفادي استنفاد حصتها لاستيراد النفط.

أطلقت الحكومة تحقيقاً في واردات المواد الخام في شاندونغ خلال أبريل الماضي، ما أعاق تدفقات الخام الثقيل من إيران وفنزويلا. وما زالت أسبابها مبهمة، لكن تجاراً ذكروا أن حدتها خفت مؤخراً.

معدل استهلاك النفط الإيراني

في هذه الأثناء، توقعت شركة «فورتيكسا» (Vortexa)، وهي شركة أخرى ترصد تدفق النفط إلى الصين، أن يبلغ استهلاك البلاد نحو مليون برميل يومياً من الخام الإيراني الشهر الجاري، بالمقارنة مع مستوى قياسي 1.3 مليون برميل يومياً ديسمبر الماضي. ربما تتناقض تقديرات شركات تتبع الناقلات نتيجة اختلاف أساليب تحليل بيانات التدفقات

بينت إيما لي، محللة «فورتيكسا» قائلة: «تُقيد حصص استيراد الخام وحالة عدم اليقين إزاء معايير الاستيراد المواد النفطية من غير الخام واردات الصين خلال أغسطس الحالي». وأضافت أن بعض ارتفاعات صادرات النفط الإيرانية قد تذهب أيضاً إلى التخزين العائم (على متن ناقلات في عرض البحر).

يعتمد القطاع على أرقام شركات خاصة على غرار «كبلر» و«فورتيكسا» إذ لا تُدرج مشتريات النفط الإيراني عادة في بيانات الجمارك الصينية، والتي تبين عدم وجود أي واردات منها منذ يونيو 2022.

يُصنف النفط الإيراني في الغالب على أنه مزيج من البيتومين المخفف، ومؤخراً بدأ يُسجل على أنه نوع يسمى «نفط ثقيل آخر». وارتفعت واردات هذا النوع 88 مرة تقريباً خلال يونيو بالمقارنة مع مايو من العام الحالي، في حين تضاعفت مشتريات مزيج البيتومين 4 مرات، بحسب بيانات الجمارك الصينية. تعد ماليزيا أكبر مورد لكلا الصنفين

شكراً